

الحد من البطالة كألية لتحقيق التنمية المستدامة وتفعيل جودة الحياة في المجتمع الجزائري

حنان قندوز¹ ، إسماعيل بن قانة²

¹ جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)

² جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)

ملخص:

تعتبر ظاهرة البطالة من أهم المعضلات التي استقطبت اهتمام الباحثين والمختصين في جميع المجالات فمع تزايد تفاقم مشكلة البطالة التزايد المستمر المطرد في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين في العمل دون ايجاده في العالم وفي الجزائر خاصة، إلا أن النقاش حول هذه القضية ما فتئ يزداد يوماً بعد يوم مما أدى إلى انخفاض مستوى جودة الحياة لدى الفرد والمجتمع ككل وذلك راجع للخطر المترتب عنه من تدني في المستوى المعيشي والصحي والتعليمي، أفات اجتماعية، الادمان، الجهل، إضافة الى انخفاض الإنتاجية الاقتصادية، إعاقاة المسار التنموي، لهذا ارتأينا أن نقدم هذا العمل الذي سنستعرض فيه وصف لظاهرة البطالة وكذا عرض بعض أساليب التنمية المستدامة في رسم سياسات تشغيل فعالة للحد من البطالة بصورها المختلفة وكيفية تفعيل جودة الحياة من منظور التنمية المستدامة من خلال تحقيق أفضل استثمار في الموارد البشرية من حيث التعليم والتدريب وفضل المهارات وتوفير الرعاية الصحية وتحقيق العدل والمساواة في فرص العمل والمشاركة الفاعلة في الإنتاج.

الكلمات المفتاحية: بطالة ؛ استراتيجية الحد ؛ تنمية مستدامة ؛ جودة الحياة ؛ مجتمع جزائري.

1-مقدمة

يعاني الاقتصاد الجزائري كغيره من الدول الأخرى من معدلات بطالة مرتفعة فقد أصبحت ظاهرة البطالة تعد من أهم المعضلات التي باتت تواجه معظم دول العالم اليوم باختلاف مستويات تقدمها أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية، فلم تعد البطالة مشكلة العالم الثالث فحسب بل أصبحت واحدة من أخطر مشاكل التي تعاني منها الدول المتقدمة، وبالتالي إن وجود معدلات مرتفعة من البطالة يعني وجود مجموعة من الأفراد تعاني مشاكل اجتماعية واقتصادية كبيرة تنعكس سلباً على الاقتصاد الوطني والدخل الفردي الإجمالي، بل وتمثل عائقاً تنموياً كبيراً و سبباً في تهديد استقرار العديد من الأنظمة والحكومات في ظل المعدلات المتزايدة للنمو السكاني في هذه البلدان ولمواجهة هذه المشكلة سعت الدول من خلال سياسة التنمية المستدامة التي تهتم بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي قصد إيجاد الحلول المناسبة لمشكلة البطالة، ضمن استراتيجية متكاملة تستفيد من الموارد المتاحة للوصول إلى اقل معدل بطالة ممكن كمطلب لتحقيق التنمية المستدامة وضرورة للوصول إلى جودة حياتية عالية.

وهكذا ظهر المفهوم الجديد للتنمية والذي يتجاوز الجوانب المادية ليصل إلى ضرورة تحسين الحياة المعيشية للأفراد ليس مادياً فحسب بل بما فيها الجوانب الاجتماعية والبيئية. أي ضرورة تحقيق التنمية لما

يسمى بجودة الحياة، وبذلك تتجاوز التنمية مفهومها الضيق المنحصر في كونها تنمية اقتصادية لتصبح أيضا تنمية اجتماعية وتنمية ذاتية للأفراد وتنمية للبيئة التي تحيط بهم.

ومن هذا المنطلق يمكن طرح التساؤل التالي:

ماهي الاستراتيجيات المتبعة في الحد من البطالة من أجل تحقيق تنمية مستدامة وتفعيل جودة الحياة ؟

2 - التاصيل النظري لإشكالية البطالة والتنمية المستدامة

1. ماهية البطالة

تعريف البطالة و قياس معدل البطالة:

تعرف البطالة بانها ظاهرة إختلال التوازن في سوق العمل ، بحيث لا يتمكن جزء من قوة العمل في المجتمع من الحصول على عمل منتج، رغم أنه راغب وقادر على القيام بالعمل وتعرف أيضا على أنه مقدار الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم عند مستويات الأجور السائدة في سوق العمل وذلك خلال فترة زمنية معينة بالتالي تمثل الفجوة بين كل من الكمية المعروضة والمستخدمه عند مستوى معين من الأجور حجم البطالة حيث يحسب معدل البطالة كتالي . (مجيد على و عفاف عبد الجبار ، 2004، الصفحات 327-328)

$$\text{القوة العاملة} = \text{العاملون} + \text{العاطلون عن العمل}$$

أما منظمة العمل الدولية: فتعرف العاطل عن العمل بأنه: كل قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى. وأن معدل البطالة هو عبارة عن نسبة عدد الأفراد العاطلين إلي القوة العاملة الكلية وهو معدل يصعب حسابه بدقة وذلك لاختلاف نسبة العاطلين حسب الوسط (حضري أو قروي) وحسب الجنس والسن ونوع التعليم والمستوى الدراسي. (الدباغ، 2007، الصفحات 1-4)

البطالة من منظور التنمية المستدامة

يعد مشكل البطالة من أهم المشاكل التي تواجهها دول العالم كله، فرغم تحقيق التقدم العلمي وتكنولوجي وتوفر كل سبل ترقية العمل وتوفيره، إلا أن هناك ما يسمى بعدم تكافؤ فرص التشغيل.

وتعد البطالة من أهم المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة والتي يعتمد عليها خبراء اللجان الدولية للتنمية المستدامة في ترتيب تقدم الدول، ويشير تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى أن مؤشر البطالة يحسب بالطريقة التالية. (الأسعد،، 2000، صفحة 22)

معدل البطالة: نسبة الأشخاص العاطلين عن العمل إلى مجموع القوى العاملة.

¹ أنواع البطالة

هناك أنواع متعددة من البطالة تختلف من طرف لآخر وتبعاً للسبب .

❖ البطالة الدورية: هي البطالة المرتبطة بالدورة الاقتصادية، التي تظهر في فترة الكساد والتي تنتج عن قصور الطلب على الإنتاج، فينكمش الإنتاج وقد تتوقف بعض المشاريع مما يؤدي إلى تسريح العمال. (بن طاجين، 2010، صفحة 13)

❖ البطالة السافرة(الظاهرة): ويقصد بها وجود فائض في الأشخاص الراغبين والقادرين على العمل، لكنهم لا يجدون وظائف يعملون بها يعود ذلك لعدة أسباب منها النمو السكاني السريع، عدم التوسع في الأنشطة الاقتصادية القائمة، إحلال الماكنة مكان العامل البطالة إحتكاكية، هيكلية أو دورية (الزواوي، 2004، صفحة 20)

❖ البطالة الموسمية: المقصود بها البطالة الوقتية، وهي بطالة تحدث خلال موسم معين، أو بعد إنتهاء عمل عرضي معين مثلما يحدث في اعمال الشحن والتفريخ في الموانئ . (مجدي ، 2009، صفحة 27)

❖ البطالة الإحتكاكية: وهي التي تحدث عندما يترك شخص عمله، ليوحيث عن أفضل بسبب الرغبة في زيادة أجره أو الحصول على وضع وظيفي أفضل أو رغبة الانتقال من مكان لآخر داخل الدولة (علي لطفي و آخرون، ، 1998، صفحة 115)

البطالة الإختيارية والبطالة الإجبارية: البطالة الإختيارية هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته، عند الاستقالة أو عزوفه عن العمل لوجود مصدر دخل آخر أما البطالة الإجبارية فتحدث عن تسريح العمال رغم رغبتهم في العمل وقدرتهم عليه، وقبولهم له عند مستوى الأجر السائد (دادي عدون و العايب، 2010)

النظريات الاقتصادية المستخدمة في تفسير البطالة:

ينظر الفكر الاقتصادي بمختلف مدارس إلى سوق العمل والبطالة من وجهات نظر متعددة.تتضمن نظريات متباينة لسوق العمل والبطالة، فبينما تعترف النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية بالبطالة الإختيارية والاحتكاكية فقط

نجد أن النظرية الكينزية تقر بوجود نوعين من البطالة هما البطالة الإختيارية والبطالة الإجبارية التي ترجع في رأيها إلى قصور الطلب الكلي على السلع والخدمات، وفيما يلي عرض لتلك لأهم تلك النظريات:

❖ النظرية الكلاسيكية: تقوم النظرية الكلاسيكية على عدد من الافتراضات الأساسية، أهمها سيادة ظروف المنافسة الكاملة في كافة الأسواق ومرونة الأجور والأسعار. ويؤمن الفكر الكلاسيكي بسيادة ظروف التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج كافة، بما فيها عناصر العمل. ولم يهتم الاقتصاديون الكلاسيك بدراسة موضوع البطالة، وإنما انصب اهتمامهم الأساسي على كيفية تحقيق التراكم الرأسمالي في الأجل الطويل بوصفه المحدد الأساسي لمستوى أداء النشاط الاقتصادي والنمو فيه.

وعليه فإن المدرسة الكلاسيكية لا تعترف بوجود بطالة إجبارية، وإن وجدت البطالة فإنها إما أن تكون بطالة اختيارية؛ نظرا لرفض المتعطلين العمل بالأجر السائد في السوق، أو بطالة احتكاكية ؛ تلك التي تتواجد نتيجة

لانتقال العمال من وظيفة إلى أخرى.بناء على ذلك فإنه وفقا للفكر الكلاسيكي، ليست هناك ضرورة لتدخل الحكومة باتخاذ سياسيات لمعالجة مشكلة البطالة؛ إذ أن وجود البطالة الإجبارية هو وجود مؤقت سرعان ما

يترتب عليه تخفيض الأجر الحقيقية؛ مما يترتب عليه حدوث التوازن تلقائيا عند مستوى العمالة الكاملة . وبذلك يلقي الاقتصاديون الكلاسيك بمسؤولية وجود البطالة لفترات طويلة على عاتق العمال .

❖ **النظرية النيوكلاسيكية:** يعد النيوكلاسيك امتدادا للفكر الكلاسيكي، ولذا فإنهم يؤمنون بالحرية الاقتصادية،

وسيادة ظروف التوظيف الكامل تأسيسا على " قانون ساي للأسواق " الذي ينص على " : أن كل عرض يخلق الطلب عليه " وبالتالي، ومن هذا المنطق، فإن زيادة عرض سلعة ما - مع بقاء العوامل الأخرى على حالها - من شأنه أن يخفض من سعرها ؛ مما يترتب عليه تمدد الكمية المطلوبة منها حتى تستوعب هذه الزيادة في العرض .وبالمثل، فإن زيادة عرض العمل ينتج عنه بطالة في سوق العمل ؛ مما يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي، ومن ثم تتمدد الكمية المطلوبة من العمل حتى تستوعب البطالة وتتحقق العمالة الكاملة، وطبقا لذلك، فإن التوازن على المستوى الكلي يتحقق دائما بتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي في كافة الأسواق .

وقد يحدث اختلال بين هيكل الإنتاج (العرض الكلي) وهيكل الإنفاق) الطلب الكلي(، إلا أن تغيرات الأسعار سواء كانت في أسواق السلع أم في أسواق خدمات عوامل الإنتاج- التي تحدث من خلال تفاعل قوى السوق - كفيلة بتصحيح هذا الاختلال بما فيه اختلال سوق العمل .ولذا، أوصى النيوكلاسيك بضرورة توافر مرونة الأجور- خاصة في الاتجاه النزولي كشرط أساسي لتحقيق هدف العمالة الكاملة، ومن ثم اختفاء البطالة الإجبارية.

وعليه فإنه وفقا للفكر النيوكلاسيكي فإن مرونة الأجور والأسعار تضمن العمالة الكاملة دائما في سوق العمل، وأي اختلال يصح تلقائيا من خلال تغير الأجور، وسرعان ما تختفي البطالة الإجبارية إن وجدت، ووفقا لهذا الفكر ؛ فإن وجود البطالة واستمرارها ينطبق على البطالة الاختيارية، وبمعنى آخر يمكن لكل الأفراد الراغبين في العمل عند مستويات الأجور التوازنية أن يجدوا عملا، وقد ظل هذا الفكر مسيطرا على الفكر الاقتصادي لفترة طويلة من الزمن، ولكنه انهار في ظل أحداث الكساد العالمي.

❖ **النظرية الكينزية:** ترتب على أزمة الكساد العالمي الكبير انتشار البطالة على نطاق كبير، وأضحى من

غير المعقول أن يكون معدل البطالة - المرتفع جدا خلال تلك الفترة -اختياريا، ومن ثم، كيف يمكن لأعضاء المدرسة الكلاسيكية أو النيوكلاسيكية أن يوقفوا بين إنكارهم للبطالة الإجبارية وبين الحقيقة التي لا يمكن إنكارها التي تتمثل في وجود أعداد كبيرة جدا من العاطلين يرغبون في العمل وقادرين عليه، ولا

يجدون إليه سبيلا ؟ وقد أرجع كينز ذلك إلى أن سوق العمل قد تتعرض - أساسا - لبعض التشوهات بسبب وجود النقابات العمالية، التي حالت دون حرية انخفاض الأجور إلى مستوياتها التنافسية، فوفقاً لكينز لا يملك العامل سوى قوة عمله كمصدر للحصول على الدخل، ويكون عرض العمل لانهائي المرونة طالما كان العامل عاطلا وذلك وفقا لكينز، ومن ثم ؛ فإن مستوى التوظيف لا يتوقف على جانب العرض بل على جانب الطلب أيضاً، وبذلك ينفي كينز مسؤولية العمال عن البطالة ويلقيها على رجال الأعمال الذين يتحكمون في جانب الطلب، وبالتالي يقرر أن حجم التوظيف يتحدد عن طريق الطلب الكلي الفعال.

ومما سبق، نستنتج أن كينز له الفضل في توضيح مفهوم البطالة الإجبارية الناتجة عن قصور الطلب الكلي الفعال، ولذا تسمى البطالة الإجبارية وفقا لهذا التحليل أحيانا بطالة قصور الطلب، فضلا عن أن النظام الرأسمالي لا يملك الآليات الذاتية التي تضمن تحقيق التوازن عند مستوى التوظيف الكامل. ومن ثم يصبح التوازن المقترن بمستوى أقل من التوظيف الكامل هو حالة أكثر واقعية، ولا يتحقق التوازن عند مستوى التوظيف الكامل إلا بمحض الصدفة. ولذا، فقد نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف علاج القصور في الطلب الكلي لعلاج البطالة الإجبارية وذلك باستخدام السياسات المالية التوسعية. (صطوف، 1994-2004، الصفحات 6-18)

آثار البطالة: تتجم عن البطالة آثار عديدة منها الآثار الاقتصادية والاجتماعية وعلى الفرد والمجتمع، ولكن سوف نقتصر في هذا الجزء على تأثير البطالة من الجانب الاقتصادي قصد فهم مدى خطورتها اقتصاديا:

❖ الآثار الاقتصادية للبطالة: إن للبطالة تأثير واضح على حجم الدخل وعلى توزيعه ويتمثل التأثير على حجم الدخل من التغير في الناتج المحلي، أما تأثيره على توزيع الدخل فبتمثل في أن تغير مستوى التشغيل من شأنه ان يؤدي إلى تغير مستوى الأجور في نفس الإتجاه (مجدي ، 2009، صفحة 40).

➤ للبطالة آثار غير مباشرة على الاستهلاك وعلى الصادرات والواردات والتأثير بالتبعية على ميزان المدفوعات.

➤ تؤدي البطالة إلى عدم استغلال الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في المجتمع استغلالا كاملا.
➤ تؤدي البطالة إلى انخفاض في إجمالي التكوين الرأسمالي والناتج المحلي وهذا ما يؤدي بمرور الزمن إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

➤ وتشمل آثار البطالة الاقتصاد ككل، في حالة وجود ركود للإنتاج والبيع والشراء، ينخفض معدل الاستثمار الذي يعتبر بمثابة المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي (بن نادة و سليمان، 2010، صفحة 46)
➤ البطالة ترتبط بانخفاض مستوى دخل الفرد في المجتمع، وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة وكذا مستوى الخدمات التي تقدم للأفراد وهذه كلها من خصائص الدول المتخلفة، وتشير بعض الدراسات إلى انعكاسات البطالة المقنعة على العمل والإنتاج.

➤ انخفاض مستوى الدخل الشخصي وما يترتب على ذلك من انخفاض القوة الشرائية وانخفاض الإنفاق الاستهلاكي وانخفاض حجم الادخار وما قد ينتج عن ذلك من كساد وفائض في الناتج الكلي للاقتصاد.

➤ تؤدي البطالة إلى إهدار في قيمة العمل البشري وخسارة البلد للناتج القومي.

➤ تؤدي البطالة إلى زيادة العجز في الموازنة العامة بسبب مدفوعات الحكومة للعاطلين

➤ تؤدي البطالة إلى دفع العديد من الكفاءات العلمية وشريحة واسعة من المتعلمين إلى الهجرة الخارجية بحثاً عن مصادر دخل جديدة لتحسين قدرتهم المعيشية ولتلبية طموحاتهم الشخصية التي يتعذر تحقيقها في مجتمعاتهم التي تعج بأعداد العاطلين عن العمل. حيث ساعدت البطالة على جعل الهجرة والسفر إلى الخارج حلماً يراود أذهان الكثير من الشباب وتقول الإحصائيات انه خلال 15 سنة الماضية تزايد عدد من يعبرون الحدود سعياً وراء حياة أفضل بشكل مستمر ونحن في أوائل القرن الحادي والعشرين هناك فرد واحد من كل خمسة وثلاثين شخصاً حول العالم يعيش كمهاجر وإنما إذا جمعنا كل المهاجرين في مكان واحد فإنهم سيكونون دولة هي الخامسة على مستوى العالم من حيث تعداد السكان. كما يقدر الخبراء أن ما تجنيه الولايات المتحدة من جراء هجرة الأدمغة إليها بنصف ما تقدمه من قروض ومساعدات للدول النامية وبريطانيا 56 % أما كندا فان العائد الذي تجنيه يعادل ثلاثة أضعاف ما تقدمه من مساعدات للعالم الثالث:

➤ وقوع المجتمع تحت سيطرة التبعية، فعند وجود الكساد الاقتصادي والركود والبطالة في بلد ما يضطر إلى الرجوع إلى عدوه، ليسد كفايته وحاجته، والعدو يتحكم فيه، فيفقد هذا البلد شخصيته وقراره ومرجعته، فيصبح قراره نابعاً من غيره، وقد قيل: (ما لم يكن الطعام من الفأس، فلا قرار من الرأس). (خليل احمد،، 11 - 13 ابريل - 2006م)

II. ماهية التنمية المستدامة

تعريف التنمية المستدامة:

لقد تم التطرق لأول مرة بشكل رسمي إلى مفهوم التنمية المستدامة سنة 1987 من خلال لجنة (Brundtland) التي عرفت بانها تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة، فهي مجموعة من السياسات والأنشطة الموجهة نحو المستقبل. فالتنمية المستدامة، ليست نقلة واحدة، ولكنها عملية مستمرة تمكن جميع أفراد المجتمع من توسيع نطاق قدراتهم إلى أقصى حد ممكن وتوظيفها بما يكفل تحقيق محصلة يجني ثمارها الجيل الحاضر كما تجني ثمارها الأجيال القادمة. (بومعروف و عماري ، 2009-201، صفحة 28)

وبذلك تأكد أن عبارة "التنمية المستدامة" لا تقتصر فحسب على التنمية الاقتصادية، بل تتعداها، تشير إلى مجموعة واسعة من القضايا تستلزم منهاجاً متعدد الجوانب لإدارة الاقتصاد والبيئة والمجتمع، وهذه العناصر الثلاثة الأخيرة تشكل الركائز للتنمية المستدامة، ونجد ان منطقة التقاطع عند المركز تمثل رفاهية الإنسان. (طالبى و ساحل ، 2008، صفحة 203)

ومنه تبرز أهم سمات التنمية المستدامة فيما يلي:

- ✓ تتوجه التنمية المستدامة لتلبية احتياجات الطبقات الفقيرة وهي تسعى للحد من الفقر العالمي؛
- ✓ تحرص التنمية المستدامة على تطور مختلف الجوانب خصوصا الجوانب الثقافية والاجتماعية وحث المجتمعات على المحافظة على حضارتهم وعاداتهم وتقاليدهم. (ريس ، دردوري، و خاطر ، 09-10 مارس 2010، صفحة 5)

أبعاد التنمية المستدامة

تأخذ التنمية المستدامة أبعادا كثيرة تشمل كل القطاعات التي من شأنها المشاركة في ترقية ورفاهية المجتمع:

❖ الأبعاد الاقتصادية:

يفسر الفكر الاقتصادي الكلاسيكي التنمية المستدامة باستمرارية الموارد المتعددة في دعم البنى الاقتصادية لتحقيق الرفاهية للمجتمع، أما الفكر الاقتصادي الحديث فيرى انه من الضروري الحفاظ على الموارد الطبيعية والبشرية والبيئية التي تساهم في الوقت الحالي ومستقبلا في تأمين احتياجات السكان، ومن أهم الأبعاد: (عمر ، 2006/2007، صفحة 156) إيقاف تبديد الموارد الطبيعية: فالتنمية المستدامة في البلدان الغنية تتلخص في اجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وتغيير أسلوب الحياة، أما البلدان النامية فتري ضرورة الحفاظ على الموارد قدر الإمكان باستعمال الترشيد.

➤ المساواة في توزيع الموارد:

إن تخفيف حدة الفقر وتحسين مستوى المعيشة أصبح مسؤولية كل البلدان الغنية والفقيرة وتتمثل هذه المسؤولية في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع .

➤ تقليص الإنفاق العسكري:

يجب على جميع البلدان تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وامن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

❖ الأبعاد البشرية

ترتكز كل الاقتصاديات العالم على العنصر البشري لذا ينبغي الاهتمام به، وتسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق المستوى الأمثل في رعاية وترقية الموارد البشرية بكل أبعادها وهي :

➤ الاستخدام الكامل للموارد البشرية :

من خلال الاستفادة من كل الطاقات البشرية والمتمثلة في الأفكار والإبداعات والاختراعات، وتخصيص كل الموارد لدعم المواهب في كل المجالات.

➤ الصحة والتعليم:

إن التنمية المستدامة تتفاعل تفاعلا قويا مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة، فالأفراد الأصحاء والمتعلمين ومع توفرهم على تغذية جيدة أمر يساعد على التنمية الاقتصادية.

➤ أهمية توزيع السكان:

كما أن لتوزيع السكان أهميته البالغة، فتمركز السكان في المدن الكبرى يؤدي إلى نقص حظوظ حصول الفرد على الخدمات الصحية والتعليم، وأيضا حدوث عواقب وخيمة على البيئة .

➤ تكافؤ فرص العمل:

يعد العمل من أهم مطالب الفرد لأجل الحصول على العيش الكريم، وتسعى التنمية المستدامة من خلال أبعادها الاجتماعية إلى حصول الفرد على التعليم والتكوين اللازمين لتأهيله للحصول على شغل، وعلى عكس الدول الرأسمالية المتقدمة التي تتمركز الثروة فيها لدى قلة من الأفراد، فالدول النامية تعيش في أزمة بطالة بسبب التخلف الاجتماعي والاقتصادي. (Monched، 2000)

الأبعاد البيئية:

يركز البيئيون في مقاربتهم للتنمية المستدامة على مفهوم الحدود البيئية والتي تعني أن لكل نظام بيئي طبيعي حدود معينة لا يمكن تجاوزها، لذا فإن الاستدامة من المنظور البيئي تعني دائما وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة، واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة، ومن أهم الأبعاد البيئية مايلي

❖ حماية الموارد الطبيعية:

تحتاج التنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطبيعية المتمثلة في الغابات ومصايد الأسماك والأراضي الزراعية وغيرها في إنتاج المواد الغذائية وتأمين احتياجات السكان.

❖ صيانة المياه:

مع تزايد الطلب على المياه العذبة لا بد من إيجاد الحلول المستديمة لتأمين احتياجات السكان(الماء الشروب) واحتياجات الزراعة الغذائية، ومن جانب آخر حماية المياه من التلوث بمختلف المواد الكيماوية التي تفرزها المصانع والسفن العملاقة.

❖ حماية الأراضي الزراعية من التصحر:

تعد مكافحة التصحر من أهم الأبعاد التي تهتم بها التنمية المستدامة فتقلص المساحات الزراعية يؤدي إلى نقص الغذاء ونزوح سكان الأرياف نحو مناطق أخرى، مما يسبب زيادة في الضغط السكاني.

❖ حماية المناخ من الاحتباس الحراري:

والتنمية المستدامة تعني كذلك عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية، بزيادة مستوى سطح البحر، أو تغيير نمط سقوط الأمطار والغطاء النباتي، وهذا ما يؤدي إلى إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال القادمة. (بوديسة و عسلي، 15-16 نوفمبر 2011، صفحة 5)

III. استراتيجية الحد من البطالة كألية لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الجزائري

برزت مشكلة البطالة في الجزائر منذ منتصف التسعينيات، مع تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي الذي يعد أحد أهم الأسباب التي أدت إلى تنامي الفقر، وازدياد معدلاته خاصة في الجزائر، حيث أن تحرير الأسعار ورفع الدعم عن المواد الغذائية الناتج عن تغيير طبيعة دور الدولة، أدى إلى تسريح ما يقارب 500.000 عامل سنة 1995، وغلق أكثر من 503 مؤسسة تضم 96000 عامل، وبدأت ظاهرة البطالة تطفو على السطح مشكلة العنصر الأساسي في الفقر وكذا الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر في التسعينيات حيث عانت الجزائر من أزمة أمنية حادة تعود إلى أحداث أكتوبر 1988 وبعدها تلتها أحداث أخرى زادت من حدة الأزمة وخطورتها، مما أدت إلى وجود نسبة كبيرة من البطالة في هذه الفترة. (Bouzidi، 2000، صفحة 85)

وبالتالي تعد مشكلة البطالة اليوم من أخطر المشكلات التي تواجه اقتصاديات العالم النامي عموماً والاقتصاد الجزائري خصوصاً نظراً لما لها من آثار سلبية خطيرة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية فعلى المستوى الاقتصادي تفقد الأمة عنصراً هاماً من عناصر التنمية ألا وهو عنصر الموارد البشرية وذلك سواء من خلال تعطيل قدراتهم نتيجة البطالة أو من خلال هجرتهم إلى الخارج أما على المستوى الاجتماعي فإن البطالة توفر الأرض الخصبة لنمو المشكلات الاجتماعية وجرائم العنف والسرقة والقتل والاغصاب والانتحار وبالتالي أصبحت ظاهرة البطالة تشكل معضلة بل تحدي بالنسبة للدول والحكومات وحتى النظريات الاقتصادية والاجتماعية منها من أجل إيجاد وتوفير استراتيجيات للقضاء عليها بغية تحقيق تنمية مستدامة والتي أصبحت تمثل الشغل الشاغل لمعظم دول وحكومات العالم وحتى يتحقق هذا الهدف فإن الأمم

➤ تهيئة وتجنيد كل الموارد المتاحة ضمن سياسات واستراتيجيات كلية في إطار ما يسمى بالهندسة الاقتصادية الشاملة وفي هذا الإطار يشكل قطاع السياحة أحد أهم القطاعات التي تسهم في دعم التنمية الشاملة ؛

➤ ضرورة تفعيل دور التنمية السياحية كونها تزيد من فرص العمالة المباشرة وغير وقطاع المصارف والتأمين.. إلخ. (عبوي ، 2007، صفحة 43) وهذا يعني زيادة الطلب على هذه المنتجات سواء من جانب السائحين أو من جانب مالكي المنشآت السياحية المختلفة، اترتب عليه زيادة الاستثمارات في هذه الصناعات من خلال إضافة خطوط إنتاج جديدة أو إنشاء مصانع جديدة ستؤدي الى تشغيل عمالة إضافية، وهذا ما يطلق عليه في علم الاقتصاد الاستثمار المحفز والعمالة المحفزة، تعني أن كل زيادة في الاستهلاك تتطلب كما إضافياً من الاستثمار والعمالة (عمارى ، أبريل 2011، صفحة 43)

➤ دعم المشاريع الصغرى والمتوسطة وتنميتها: لكونها مشاريع كثيفة العمل وتسهم فعلياً في امتصاص جزء كبير من البطالة، المشاريع الصغيرة والمتوسطة لها أهمية كبيرة من خلال تشغيل الشباب المؤهل والعاطل

عن العمل إضافة إلى دعم النمو الاقتصادي في البلد، كما تتبع أهميتها في تعزيز استدامة التنمية لعدة أجيال؛

- ◀ خفض التضخم الحاصل بالاعتماد على تحليل العناصر الأساسية لسياسة الأجور سواء من جانب رجال الأعمال، أو على مستوى القدرة الشرائية، وحماية فرص العمل القائمة؛
 - ◀ إيجاد وتوفير المناخ الملائم والمناسب للاستثمار المحلي والأجنبي بما يزيد من فرص الاستثمار والتشغيل مع التركيز على توجيه الاستثمار إلى الصناعات القادرة على استيعاب جزء كبير من القوى العاملة وبالتالي تخفيض معدلات البطالة كما حصل فعلاً في بعض الدول العربية كتونس؛ (السقاف ، 2007)
 - ◀ تنمية روح المبادرة المقاولاتية، مع تكييف الشعب على المدى القصير والمتوسط؛
 - ◀ انشاء هيئات تنسيقية ما بين القطاعات وكذا عصرنه اليات المتابعة والمراقبة والتقييم؛
 - ◀ الإسراع في اصلاح نمط تنظيم الأراضي الفلاحية العمومية واستغلالها وكذا الإسراع في الإصلاح العقاري
 - ◀ تشجيع التكوين في الوسط المهني من خلال دعم الدولة للمؤسسات التي تشارك في نشاطات التكوين والتأهيلات التي تعرف عجزا في سوق العمل. (جباري، 2014/2015، الصفحات 142-143)
- 3 - التأسيس النظري لتفعيل جودة الحياة في إطار التنمية المستدامة**

ماهية جودة الحياة

كل ما يتمتع به الفرد من مسكن وملبس ومأكل ومشرب. ويتحدد ذلك -عادة- بمستوى دخله والبيئة التي يعيش فيها، والطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها. وعلى هذا يمكن تعريف مفهوم "الأحوال المعيشية" بشكل أكثر تحديداً، بوصفها عملية مركبة ومتكاملة تتضمن توافر كافة الاحتياجات، والإمكانات المادية للفرد أو الأسرة، كالمأكل والمشرب والملبس والمسكن، وكذلك الحاجات غير المادية (الاجتماعية)، كالتعليم والعلاج والنقل والمواصلات والبيئة النظيفة الخالية من التلوث.

استراتيجية تفعيل جودة الحياة في إطار التنمية المستدامة

لقد أظهرت الدراسات أن هناك علاقة طردية ومؤكدة بين ثلاثية: الغذاء-الصحة-التعليم، معدلات نمو الناتج القومي، أي النمو الاقتصادي ودورها في تفعيل جودة الحياة في إطار التنمية المستدامة في المجتمع وان العامل المتمتع بصحة جيدة وقسط ما من التدريب والتعليم والتثقيف ينتج أكثر لأنه يعمل بجهد أوفر ولفترة أطول وبدقة أفضل، وان الطالب الموفور بالصحة والعافية تتوفر لديه قدرة اكبر على التعليم والتحصيل...والتفكير، وان الإنفاق على الصحة يوفر في الموارد الموجهة للإنفاق على إنجاب وتنشئة وتربية أطفال يموتون قبل أن يبلغوا عمر الإنتاج. (سلامة، 1986، صفحة 419)

ولان ثلاثية: الغذاء-الصحة-التعليم تتعلق بالحاجات الأساسية للفرد وبتوفيرها له نضمن تقدم المجتمع وحياة تتميز بمستوى عالي من الجودة والرفاهية والسعادة فانه يمكن استخلاص معايير التالية: (بن قانة، 2012، صفحة 178)

❖ مدى مساهمة الصحة في تحقيق التنمية المستدامة وتفعيل جودة الحياة

توجد هناك علاقة سببية تبادلية بين الصحة والنمو فالصحة تؤثر بطريقة مباشرة على النمو من خلال تأثيرها على الإنتاجية، حيث أن الصحة الجيدة تعطي الفرد المقدر على بذل مجهود اكبر خلال نفس وحدة الزمن، والعمل لوقت أطول خلال نفس اليوم، والعيش حياة إنتاجية أطول، وكل هذه عوامل تساعد على زيادة الإنتاج والإنتاجية.

غير أن الأثر الايجابي للصحة على النمو يتطلب ارتباط الأجر بالإنتاجية، فالفرد عندما يشعر أن تحسن الإنتاجية سوف يزيد أجره فان هذا يحفزه على بذل مجهود اكبر. أما إذا كان تحسن الصحة ينعكس على الإنتاجية دون الأجر فان الأثر النهائي قد لا يكون في صالح النمو. (عطية عبد القادر، 2003، صفحة 89).

❖ مدى مساهمة التعليم في تحقيق التنمية المستدامة وتفعيل جودة الحياة

شهدت العقود الأخيرة اهتماما متزايدا بالتعليم كعامل فعال وحاسم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن العوامل التي أسهمت في زيادة هذا الاهتمام نزوع علماء الاقتصاد والتعليم إلى قياس العائد الاقتصادي والاجتماعي للتعليم قياسا كمي بعد أن تناوله هؤلاء في القرون السابقة -في كتاباتهم تناولا أكاديميا بحتا. كذلك زيادة التأكيد في مختلف أنحاء العالم على ضرورة تحقيق معدلات متزايدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والبحث عن العوامل الحاسمة أو الأكثر أهمية وراء تحقيق ذلك. أيضا، أكدت عدة اتجاهات فكرية وتحليلية جديدة دور العامل البشري في عملية التنمية، ودعمت هذه الاتجاهات من الاهتمام بالتربوية كعامل مؤثر في النمو والازدهار الاقتصادي والاجتماعي.

وبالتالي يؤدي التعليم إلى الوصول إلى مستوى ذو جودة عالية في الحياة من خلال زيادة المعرفة وإلى اكتساب مهارات جديدة وهذه الأمور تؤدي إلى زيادة الإنتاجية من ناحية، وإلى ترشيد الإنفاق من ناحية أخرى بمعنى أن التعليم يؤدي إلى زيادة الدخل وزيادة الاستثمار.

❖ مدى مساهمة التغذية في تحقيق التنمية المستدامة وتفعيل جودة الحياة

يعتبر الغذاء حاجة أساسية لأفراد المجتمع فسوء التغذية يؤدي إلى انخفاض مستوى الصحة وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض القدرة على العمل، فتنخفض إنتاجية الفرد، مما يؤدي إلى انخفاض دخله، فتسوء تغذيته أكثر وهكذا، لذلك فان اتخاذ معايير لقياسه يعتبر جزء من قياس التنمية. (بن قانة، 2012، الصفحات 178-186)

وبالتالي إن التغذية السليمة والصحة الجيدة للأطفال تجعل أداؤهم في المدارس أفضل، حيث تقل نسبة الغياب بينهم ويرتفع مستوى الدرجات، ويزداد مستوى الإنتاجية بعد التخرج، ولعل هذا يعني أن برامج التغذية السليمة والصحة الجيدة والتعليم الجيد هي حزمة يجب أن تتم في صورة متكاملة حتى تحقق تنمية مستدامة والتي من شأنها تساعد على تحقيق حياة ذات جودة عالية. (Behrman, Feb 1996, pp. 371-389).

4- الخاتمة

من خلال دراستنا السابقة تبين لنا الدور المهم الذي يمكن ان تلعبه الاستراتيجيات المتبعة في الحد من ظاهرة البطالة من أجل تحقيق تنمية مستدامة وتوفير حياة ذات جودة عالية فقد أصبحت ظاهرة البطالة تشكل تحدي كبير بالنسبة للدول والحكومات والمنظمات الدولية وحتى النظريات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية منها وذلك نظرا للأثار الجسيمة التي تتجر عنها و تقف هاجسا امام تحقيق مستوى عالي من الجودة في الحياة وخاصة تلك المتعلقة بالآثار الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والصحية على أفراد المجتمع ومؤسساته والتي من شأنها تؤثر على جودة حياة الفرد. ولعل من بين الطرق التي يستند إليها في معالجة هذه الظاهرة ومواجهة آثارها طريقة التنمية المستدامة وذلك عن طريق المزيد من التطوير والتأهيل وإعداد السياسات التخطيطية الرشيدة المعالجة للمشكلة وإقامة البدائل والحلول الضرورية لتفادي تفاقمها في المستقبل القريب والبعيد، وذلك من خلال تحقيق التكامل النوعي والكمي مابين هذه السياسات بما يتوافق وحاجات المجتمع .

المراجع

- إسماعيل محمد بن قانة. (2012). *اقتصاد التنمية (نظريات - نماذج - استراتيجيات)*. دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان.
- رمزي علي إبراهيم سلامة. (1986). *اقتصاديات التنمية، مؤسسة شباب الجامعة. مصر: الإسكندرية (مصر)،*.
- Abdelmajid Bouzidi. (2000). *Algérie: ENAG. économe Algérienne les années 90 de I*.
- Behrman, J. (Feb 1996). *The Impact of Health and Nutrition on Education*. The World Bank Research.
- Stephen Monched. (2000). تم الاسترداد من <http://www.maroc-ecologie.net/rubrique>.
- إسامة بشير الدباغ. (2007). *البطالة والتضخم (المجلد 1)*. المؤسسة الاهلية للنشر والتوزيع.
- الشيخ حسين صطوف. (2004-1994). *البطالة في سوريا*. دمشق، سوريا: المكتب المركزي للإحصاء.
- المطوع خليل احمد،. (11 - 13 ابريل - 2006م). *المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي*. (صفحة 47). الدوحة: منتدى الدوحة السادس للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة.
- الياس بومعروف، و عمار عماري . (2009-201). *من أجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر*. مجلة الباحث جامعة ورقلة، صفحة 28.
- حسين مجيد على، و سعيد عفاف عبد الجبار . (2004). *مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي (المجلد 1)*. الأردن: دار وائل للنشر.
- خالد الزواوي. (2004). *البطالة في الوطن العربي (المجلد 1)*. القاهرة: مجموعة النيل العربية.
- زيد منير عبوي . (2007). *: السياحة في الوطن العربي دراسة لاهم المواقع السياحية العربية*. دار الراهة للنشر و التوزيع، عمان الاردن.
- شريف عمر . (2007/2006). *استخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة، (اطروحة دكتوراه)*. كلية العلوم الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر: جامعة الحاج لخضر.
- عبد الرزاق جباري. (2015/2014). *اثر سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012، (مذكرة ماجستير غير منشورة)*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس- سطيف1.

- عبد الفتاح سليمان مجدي . (2009). *المشكلات الاقتصادية المعاصرة*. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
- علي احمد السقاف . (2007). *بطالة الشباب: الأسباب والمعالجات*. ورقة عمل مقدمة إلى ورشة العمل " بطالة الشباب المشاكل والحلول " المنعقدة في جامعة عدن. جامعة عدن.
- علي لطفي، و آخرون، . (1998). *التحليل الاقتصادي الكلي*. القاهرة: مكتبة عين شمس.
- عمار عماري . (أبريل 2011). *إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها. الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة* (صفحة 20). جامعة سطيف.
- ليلي بن نادة، و أمينة سليمان. (2010). *علاقة نشاط البطالة بالتضخم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير*.
- مبروك رايس، لحسن دردوري، و طارق خاطر . (09-10 مارس 2010). *دور السياحة البيئية في السياحة المستدامة*. ورقة بحثية في الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة (صفحة 5). بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- محمد بوديسة، و نورالدين عسلي. (15-16 نوفمبر 2011). *نحو بناء إستراتيجية متكاملة للحد من البطالة وتحقيق التنمية المستدامة*. ورقة بحثية مقدمة في ملتقى استراتيجيات الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، (صفحة 5). جامعة المسيلة.
- محمد طالبي، و محمد ساحل . (2008). *اهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة*. مجلة الباحث جامعة ورقلة (7)، صفحة 203.
- محمد عبد الرحمن بن طاجين. (2010). *دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر (مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير)*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
- محمد عبدالقادر عطية عبد القادر. (2003). *اتجاهات حديثة في التنمية*. مصر: الدار الجامعية، الإسكندرية.
- محمد مصطفى الأسعد، . (2000). *التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث*. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات.
- ناصر دادي عدون، و عبد الرحمن العايب. (2010). *البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل، الهيكلي للاقتصاد*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
1. Abdelmajid Bouzidi. (2000) *les années 90 de l'économe Algérienne*. Algérie: ENAG.
 2. Behrman, J. (Feb 1996). *The Impact of Health and Nutrition on Education*. The World Bank Research.
 3. Stephen Monched. (2000) <http://www.maroc-ecologie.net /rubrique>.